

الاعتراض على ترشيح

مستشار قبلى !!

هاني لبيب

"عمومية النقض ترفض تقريراً للأمن يعترض على ترشيح مستشار قبلى لحكمة النقض" هذا هو عنوان الخبر الذي فوجئت بشره بأحدى الصحف المصرية المستقلة في صباح يوم الجمعة ٢٠ يونيو الماضي.

وكما يقول الخبر (فقد تحفظت الجمعية العمومية على تقرير أمن بخصوص أحد المستشارين الأقباط يعترض فيه رجال أمن الدولة على ترشيحه للانضمام لحكمة النقض من ضمن الـ ٢٠ مستشاراً الجدد. وهو ما رفضه جموع القضاة، وأثار المستشار أحمد مكي هذه المسئلة التي وصفها بأنها خطيرة وتعصف باستقلال القضاء، وشدد مكي على أنه لا يجوز لتقارير الأمن أن تعقب على القضاة أو تقيم عملهم بشكل عام أو أدانهم لسلوكهم سواء للترقية أو الانضمام إلى محكمة أعلى، وأكدت الجمعية العمومية أنها لن تأخذ بهذا التقرير وستجاهله تماماً).

والأسف، لم أجد من يعقب على هذه الجريمة

الوطنية سواء باللفي أو بالشرح وتوضيح الحقائق. وقد تعجبت بشدة من هذا الحدث الذي يحدث.. في حين نتكلم عن منظومة المواطنة بحقوقها وواجباتها. وقد أصبحت في حيرة شديدة حول إذا ما كان هذا التمييز ضد المستشار القبلى يعود لانتماهه الدينى أم غير ذلك.

وقد تنكرت هنا للمهلة الأولى فتوى للشيخ محمد سيد طنطاوى حينما كان مفتياً للجمهورية حيث قال: (إن التمييز للأكفاء هو المعتمد شرعاً..). وفي اعتقادي، أنه قد أصبح من الواضح أن البعض داخل النظام

الإدارى المصرى قد استهدف تغييب المسيحيين عن المناصب العليا على غرار استهداف البعض لانتماهاتهم الحزبية والمعارضة. وهو أمر جال يتناقض مع المبدأ الدستورى الخاص بالمساواة بدون أدنى تمييز بين المصريين.

لقد أصبح أمر تولى الوظائف العليا فى النظام الإدارى المصرى كأنه يحكم بالمنطق الطائفى، وليس بمنطق الكفاءة الإدارية والمهنية فى ظل افتقاد القواعد والمعايير لضمان عدم التمييز بين المواطنين على أساس دينى أو سياسى فى

التعيين وفى الترقيه فى الوظائف العامة ووظائف القطاع العام. وتجرى أية ممارسات تنطوى على هذا التمييز.

وأعتقد أن هذا التغييب والاستبعاد هو محصلة إهمال النخبة المثقفة المصرية لإقصاء المسيحيين.

بووجه عام من الوظائف العليا (بووجه خاص فى الربع قرن الأخير من القرن العشرين). وهنا حدث بلا حرج، والأمثلة على ذلك كثيرة، بداية من مديرى المعاهد العليا ورؤساء الأقسام وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات، ومروراً بالسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية لدى الدول والمنظمات الدولية، وصولاً إلى المجالس المحلية ومجالس المحافظات ورؤساء الأحياء والمحافظين. بالإضافة إلى عدم التمثيل نهائياً للمسيحيين فى الكثير من الجهات على غرار جهازى مباحث أمن الدولة والخابرات العامة. وإن كان أحد القيادات قد أكد لى مؤخراً وجود ضابط مصرية مسيحي كفاءة داخل جهاز أمن الدولة.

إنه منطوق (إعاقه) منظومة المواطنة بشكل أو بآخر.

ترى، هل تتصور إلى الآن أننا نعتد منطوق أهل الشقة أو أهل الدين عن أهل الخيرة. هذا المنطق الفاسد الذى يترتب عليه فرز واستبعاد فئة من أبناء هذا الوطن لا ذنب لهم رغم كفاءتهم وتميزهم سوى أنهم من أصحاب الدين الثانى أو من اتجسأ سياسى معارض.

لا شك أن هذا المنطق الذى يستبعد فئة من أبناء هذا الوطن المتميزين هو التعصب والكراهية ورفض للطرف الثانى. ولتعصب هنا هو عدم المرونة فى الفكر فى نال أساليب متناقضة فى طرق التفكير ومعالجة القضايا، ولتعصب أشكال متعددة، بداية من التعصب بالكلام والتجنب، ومروراً بالفرز والاستبعاد، وصولاً إلى استخدام العنف والإرهاب. ومن أخطر تداعيات التعصب هو فكرة تصنيف الطرف الذى نخطف معه لما يحمله هذا التصنيف من أبعاد تحمل فى طياتها ما بين التفكير المنظم والتفكير العشوائى.